

محددات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية تحليلية لعينة من الدول النامية للمدة (1996-2020)

عمر محمد حسن* و عبد الحميد سليمان ظاهر

كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة زاخو، إقليم كردستان - العراق.

تاريخ الاستلام: 2022/11 تاريخ القبول: 2023/01 تاريخ النشر: 2023/06 <https://doi.org/10.26436/hjuoz.2023.11.2.1072>

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى قياس العوامل المحددة للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ذات الدخل المتوسط الاعلى ضمن تصنيفات الدخل للبنك الدولي وتشمل خمسة دول وهي (المكسيك، البرازيل، ماليزيا، رومانيا والصين) للمدة 1996-2020. ولغرض التعرف على اهم عوامل جذب هذا النوع من الاستثمار في هذه الدول إتمدت الدراسة على الأسلوب الكمي بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع والمتعلق بمعطيات بيانات البائل المتوازنة (Panel-ARDL) وذلك لتقدير معلمات تلك العوامل المحددة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على المدىين القصير والطويل والمتمثلة في كل من (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الاستقرار السياسي، إجمالي تكوين رأس المال، معدل التضخم وسعر الصرف). وتبين من نتائج الدراسة بأنه على المدى القصير لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المفسرة له، أما نتائج التقدير على المدى الطويل لقد أظهرت علاقة إيجابية ذات تأثير معنوي بين الإستثمار الأجنبي المباشر وكل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستقرار السياسي وإجمالي تكوين رأس المال في دول عينة الدراسة خلال المدة التي غطتها الدراسة. اما المتغيرات التي أثرت بشكل سلبي على الإستثمار الأجنبي المباشر فهما كل من متغير سعر الصرف ومعدل التضخم، فالأول كان ذات تأثير سلبي ومعنوي أما الثاني فكان ذو اثر سلبي ولكن غير معنوي، وكان متغير معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي هو الأكثر تأثيرا في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وتقترح الدراسة بأنه على دول الدراسة ان تواصل خطواتها في إطار المحافظة على الاستقرار الإقتصادي، وإعداد خطة إستثمارية شاملة وواقعية لجميع الفرص الاستثمارية، وكذلك العمل على إستقرار الأوضاع السياسية والتي تعد من العوامل المهمة في تحقيق الحجم المرغوب لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية في دول الدراسة.

الكلمات الدالة: الإستثمار الأجنبي المباشر، الدول النامية، دول ذات الدخل المتوسط الأعلى، Panel-ARDL، الناتج المحلي الإجمالي.

المقدمة

من مستوى كفاءة العمالة المحلية، مما يؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال الثابت وبالتالي يسهم في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تحسين الموازين التجارية وموازن المدفوعات ومن هذا المنطلق فإن أغلب الدول تسعى إلى إستقطاب وتوطين مزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

إن رغبة الشركات الدولية في دخول اسواق الدول النامية الواعدة، غالبا ما تصطدم بعدد من القيود والمحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية الناجمة عن ضعف أداء السياسات الاقتصادية، وعدم الاستقرار الاقتصادي، فضلا عن المتغيرات التي افرزها تدهور الوضع السياسي والامني والمؤسسي، والبطء في اصدار التشريعات القانونية. إن شيوع

يمثل الإستثمار النشاط الاقتصادي الأساسي ومفتاح التنمية لدول العالم المختلفة خاصة الدول النامية التي يفتقر العديد منها إلى رأس المال الكافي بسبب ضعف مدخراتها الوطنية الناتج من ضعف مستوى الناتج المحلي الإجمالي. ويعد الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أوجه العلاقات الاقتصادية الدولية لتنمية الدول النامية.

إن الإستثمار الأجنبي المباشر يمثل تمويلا حقيقيا، وليس مجرد سد لفجوة مالية مثل القروض والمنح، حيث يؤدي دورا مهما في إنشاء ودعم المشاريع الإنتاجية المحلية، وتشجيع الصناعات، كما يساعد على الرفع

* الباحث المسؤل.

الحدود المكانية والزمانية للدراسة:

تتمثل الحدود المكانية بعدد من الدول النامية ذات الدخل المتوسط الأعلى وعددها خمسة دول وهي: (المكسيك، البرازيل، ماليزيا، رومانيا والصين)، في حين شكلت المدة 1990-2020 الحدود الزمانية لهذه الدراسة.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، لذا سيتم التطرق إلى بعض من تلك الدراسات وكالاتي:

1- دراسة (Al-Matari et.al.,2021) بعنوان "Determinants of (FDI) in GCC Countries: An "Empirical Analysis".

تغطي هذه الدراسة دول مجلس التعاون الخليجي في مجملها للفترة 1995-2018، واستخدمت الدراسة عشرة متغيرات توضيحية، وهي نسبة التجارة، الناتج المحلي الإجمالي، الميزان الخارجي، صادرات الوقود، المدخرات الإجمالية، السياحة الدولية، الإنفاق العسكري، صافي الأصول الأجنبية، القيمة المضافة للخدمات، إجمالي الموارد الطبيعية. وإعتمدت طريقة OLS و GLS بمساعدة إختبار Hausman، وقد كشفت الدراسة عن وجود علاقة إيجابية بين التضخم ونسبة التجارة والناتج المحلي الإجمالي والمدخرات الإجمالية وصافي الأصول الأجنبية مع الإستثمار الأجنبي المباشر. على العكس من ذلك، أظهرت الدراسة أن السياحة الدولية لها ارتباط سلبي بالإستثمار الأجنبي المباشر.

2- دراسة (Dinga & Fonchamnyo,2021) بعنوان : "Sources of macroeconomic instability: "implication of (FDI) inflow in Sub-Saharan Africa".

تبحث هذه الدراسة في تأثير مختلف مصادر عدم استقرار الاقتصاد الكلي على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل والقصير بالاستناد على المنهج الكمي عن طريق نموذج (panel-ARDL) واستخدمت الدراسة متغيرات عدم الاستقرار الاقتصادي مثل التضخم وسعر الصرف والدين الخارجي وتأثيرهما على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر لعينة مختارة تتضمن 31 دولة افريقية من دول جنوب الصحراء الكبرى للفترة 1990-2017، وكشفت النتائج عن وجود أثر سلبي ولكن غير معنوي لمعدل التضخم على (FDI) في الأجلين، وتأثير غير معنوي للدين الخارجي على (FDI)، أما متغير سعر الصرف فكانت علاقته عكسية مع تدفق (FDI) ومعنوي، وتقترح الدراسة في النهاية دول العينة على الاستخدام المثل لديونها الخارجية مثل توجيهها للبنية التحتية للطرق والطاقة المتجددة، وكذلك خفض قيمة العملة لكي تكون عاملا مشجعا للمستثمرين الاجانب.

هذه الظروف في اغلب البلدان النامية قد أدى إلى حالة من عدم اليقين، وأسهمت في رفع التكاليف والمخاطر وانخفاض العوائد المتوقعة، وتحويل اسواق الدول النامية الى بيئة طاردة للاستثمار، مما أدى إلى إعادة توجيه الشركات الدولية إستثماراتهم إلى دول أخرى.

مشكلة الدراسة:

إن فجوة المدخرات التي تعاني منها أغلب البلدان النامية، وخاصة المدخرات الأجنبية، قد دفع هذه البلدان، وخاصة في العقود الأخيرة، إلى محاولة جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشجيعها، وسن القوانين التي من شأنها تحفيز المستثمر الأجنبي وجذبه. ويمكن صياغة مشكلة البحث في صيغة التساؤل التالي: ماهي العوامل المحددة لتدفق الإستثمارات الأجنبية الى البلدان النامية ذات الدخل المتوسط الاعلى؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر من تعزيز وتشجيع جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول. فضلا عن ضرورة التعرف على محددات هذا الاستثمار التي تشكل نقطة الإنطلاق نحو تعزيز هذا النوع من الإستثمار الذي يشكل أهمية قصوى لمعظم إقتصادات العالم بعد أن شهد موجة من العولمة المستندة الى تزايد الإعتدال المتبادل بين بلدان العالم. ويعد هذا الإستثمار حلقة مهمة في طريق الاصلاح الاقتصادي، الذي يهدف إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص. وتحقيق التنوع الاقتصادي.

فرضية الدراسة:

تنص فرضية الدراسة على أن "هناك عدد من المحددات والعوامل التي تؤثر سلبا أو إيجابا على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية".

هدف الدراسة:

يهدف الدراسة الى التعرف على أهم المحددات التي تؤثر على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية ذات الدخل المتوسط الاعلى حسب تصنيف البنك الدولي، وتقدير قيمة تأثير كل محدد على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول عينة الدراسة.

منهجية الدراسة:

إعتمدت الدراسة المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والنظريات ذات الصلة بمحددات الإستثمار الأجنبي المباشر مستخدما المصادر العربية والاجنبية من الكتب والدراسات والمؤتمرات والبحوث العلمية. إلى جانب المنهج التجريبي القياسي عند تقدير معلمات النماذج الخاصة بمتغيرات الدراسة، واعتمدت الدراسة لجمع البيانات للجانب التجريبي عن المتغيرات موضوع البحث على قاعدة بيانات البنك الدولي.

النوعية مثل مستوى الحرية الاقتصادية، ومستوى الفساد، ومستوى أنظمة التجارة الدولية المعتمدة في البلد المضيف. نظرا لوجود تشابه بين هذه الدراسة والدراسات السابقة إلا أنها تختلف عنها من حيث الحدود المكانية والزمانية المحددة للدراسة، فهذا من جهة، ومن جهة أخرى فهذه الدراسة تختلف بما تحتوي نموذجها القياسي من المتغيرات المفسرة للظاهرة قيد الدراسة.

المبحث الأول: الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

أولا: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

لقد شهد الإستثمار الأجنبي المباشر تطورا كبيرا في المفهوم والمضمون، وتعددت الآراء والأفكار حول تعريفه، ونظرا لكثرة التعريفات سواء من قبل المؤسسات ذات العلاقة أو المتخصصة بالإستثمار أو من قبل الباحثين الأقتصاديين بشأن الإستثمار الأجنبي المباشر، سيتم ذكر بعضاً منها:

فقد عرف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الإستثمار الأجنبي المباشر في تقريره لسنة 2021 على انه نوع من أنواع الإستثمار الذي يركز على مصلحة طويلة الأمد (UNCTAD,2021)، وتعني هذه المصلحة وجود علاقة بين المستثمر المباشر والمؤسسة ودرجة كبيرة من التأثير من قبل المستثمر على إدارة المؤسسة، ولا يشمل الإستثمار الأجنبي المباشر فقط المعاملة الأولية التي تنشئ العلاقة بين المستثمر والمؤسسة، ولكن ايضا جميع المعاملات اللاحقة بينها وبين الشركات التابعة، مما يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي من خلال القوة التصويتية التي تعكسها حصته من اسهم الكيان او المشروع (Shahryar,2022:5).

ويُعرف دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي الإستثمار الأجنبي المباشر باعتباره فئة من الإستثمار الدولي التي تنشأ علاقة اقتصادية دولية (1: IMF,2004)، وتحصل هذه العلاقة عندما يحصل المستثمر المباشر على عشرة في المائة أو أكثر من الأسهم العادية او قوة التصويت لمؤسسة ما في الخارج، ودرجة كبيرة من تأثيره على إدارة المؤسسة (Joel, 2021:1-2).

ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فإن ملكية 10 في المائة أو أكثر من قوة التصويت في مؤسسة ما في اقتصاد واحد من قبل مستثمر في اقتصاد آخر هي علامة على الإستثمار الأجنبي المباشر (Santoro,2020,5 and Protsenko,2003:3).

ويمكن تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر على انه انتقال لرؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية اوتمويلية او إنشائية او زراعية او خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الإستثمارات (الزيدي,2017: 39).

3- دراسة (Çelik and Bayrak,2020): والتي حملت عنوان "Economic Determinants of (FDI) in "Developing Countries".

ركزت الدراسة على اهم المحددات الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو الدول النامية في إفريقيا وأمريكا وقارة آسيا للفترة 2002-2017. وتم استخدام طريقة (GMM). كما تم استخدام نموذج (Fixed Effects - نموذج التأثيرات الثابتة) بحيث تأخذ العينة بشكل ثابت (غير عشوائي). وكشفت نتائج التحليل القياسي أن تحرير التجارة هو أهم عامل محدد للاستثمارات الدولية المباشرة، وأنها تزداد مع تطور التكامل التجاري بين البلدان وانخراط البلدان بقوة أكبر في النظام العالمي، في حين ان ضرائب التجارة الخارجية لها تأثيرات متباينة على المستثمرين الأجانب.

4- دراسة (العارف ومجاوي,2017): بعنوان "محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية"

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير محددات جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية خلال الفترة 1996-2014 باستخدام التقنيات القياسية لبيانات البائل مقيسا على 17 دولة نامية كعينة للدراسة مثل (كوريا الجنوبية والصين والاردن والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر وعمان و تركيا وماليزيا واندونيسيا والهند والمجر والمغرب والجزائر ومصر.. الخ). سعت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على أهم العوامل الجاذبة في هذه الدول باللجوء إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية و المؤسسة. وظهرت نتائج الدراسة ان تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، يتأثر إيجابا بحجم النشاط الاقتصادي المعبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك بدرجة الانفتاح الاقتصادي لدول العينة من حيث الصادرات او الواردات و أيضا الاستقرار السياسي والحرية الاقتصادية، بينما يتأثر سلبا بارتفاع معدلات التضخم في دول العينة، وإنخفاض حجم كتلتها النقدية المحلية، وتراجع نوعية بنيتها التحتية.

5- دراسة (Simran,2004) بعنوان " Traditional And Non-Traditional determinants of foreign direct Investment in developing countries".

تهدف الدراسة الى التعرف على محددات الإستثمار الأجنبي المباشر التقليدية وغير التقليدية التي تؤثر على كمية الإستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى البلدان النامية، وركزت الدراسة على دور العوامل النوعية غير التقليدية، وتم استخدام بيانات 1998-2000 لـ (55) دولة نامية لتقدير نموذج تجريبي للاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS. وظهرت النتائج أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بشكل كبير بالعديد من العوامل

تفرض على الشركات متعددة الجنسيات تساهم في تمويل الإنفاق العام ومشروعات التنمية في الدول المضيفة (العرباوي، 2021: 16).

4- خلق سوق تنافسي: ضمان آخر يجلبه الإستثمار الأجنبي المباشر هو لخلق أسواق تنافسية، فعندما تظهر شركة أجنبية في الأسواق المحلية، فإن الإحتكار يفقد أسبابه في بيئة تنافسية، مما يحفز على الابتكار لتقديم منتجات أفضل وبأسعار تنافسية للمستهلكين، ومن المرجح أن يؤدي وجود الإستثمار الأجنبي في بلد ما إلى دفع الشركات المحلية للعمل بكفاءة أكبر (Adjei, 2021: 147)، وهذا بدوره يؤدي الى بث روح المنافسة بين الشركات المحلية وخفض الاحتكار وتحسين نوعية الخدمات والمنتجات، ويصبح أمام السكان المحليين مجموعة متنوعة من خطوط الإنتاج بأسعار تكلفة مختلفة للاختيار من بينها (لطيف ويونس، 2020: 260).

5- تحقيق التنمية: يرى (Yotzov, 2020: 8) ان الإستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر على معدلات النمو من خلال قنوات: مباشرة من خلال زيادة الإستثمار وتقنيات أكثر كفاءة، وبصورة غير مباشرة، عن طريق تحسين رأس المال البشري والبنية التحتية والمؤسسات وما إلى ذلك، يمكن أن تتجلى الآثار الايجابية للإستثمار الأجنبي المباشر في شكل مهارات إدارية ومعرفة تنظيمية وتدريب للقوى العاملة. وبالرغم من كل ماسبق، فإن للإستثمار الأجنبي المباشر عيوب وآثار غير مرغوب بها، خاصة في الأجل الطويل، مما جعل الآراء تختلف حول مدى أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للبلد المضيف (بعداش، 2008: 105)، ويمكن استخلاص بعض من تلك السلبيات وهي كالآتي:

1- التلوث البيئي: وتعد من أحد اهم مشاكل المجتمع الدولي في عصرنا هذا، والتي يجب أن تتحمل الدول المضيفة عبئها (ركابي وآخرون، 2019: 36)، ويمكن ان يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر على بيئة البلد المضيف وتلوثها نتيجة عدة اسباب، منها التقدم الصناعي والتكنولوجي والتزايد المستمر في التعداد السكاني، ولكونه يتركز في النشاطات التي من الممكن ان تساهم في تفاقم مشكلة التلوث مثل (الصناعات الاستخراجية والصناعات التعدينية والغاز الطبيعي، والصناعات البتروكيمياوية وصناعة الاسمدة والاسمنت) بدلا من توطينها في بلدانهم، نتيجة القوانين المتساهلة بالنسبة للبيئة وخاصة في الدول النامية (الفتلاوي، 2021: 11).

2- الشركات متعدد الجنسيات ذات أصول غنية ومن دول متقدمة، وتجلب معها تقنيات عالية، يفقدها الأقتصاد المحلي، مما يؤدي هذا إلى زيادة حدة البطالة عوضا عن تخفيضها (ركابي وآخرون، 2019: 36).

مما سبق يتضح أن هناك تشابه من حيث المضمون بين التعريفات المذكورة، وتتفق جميعها في نظرتها للإستثمار الأجنبي المباشر كونه يتمثل في تلك المشاريع التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع او نتيجة لاشتراكه في رأس مال المشروع بجزء يبرر له حق الإدارة، ويستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فردا او شركة أجنبية او فرعا لأحد الشركات الأجنبية او مؤسسة خاصة، وكما سبق وأن تم ذكره فإنه حسب المعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي، يكون الإستثمار الأجنبي مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10٪ أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصص كافية عادة لإعطاء المستثمر حق اتخاذ القرارات في المؤسسة.

ثانيا: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر

مع صعود العولمة، أصبح ينظر إلى الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل متزايد على أنه حافز مهم لرفع الإنتاجية والنمو الأقتصادي لكل من البلدان النامية والمتقدمة (Tintin, 2013: 288)، ويمكن الإشارة الى هذه الفوائد بالنسبة للبلد المضيف من خلال النقاط التالية:

1- زيادة الصادرات: أتاح ظهور الإستثمار الأجنبي المباشر للشركات والأقتصادات فرصة أكبر لجعل السلع والخدمات التي يزيد الطلب عليها في السوق العالمية متاحة بسهولة (Shahryar, 2022: 7)، ويمكن أن يكون هذا دافعا لإنشاء المناطق الحرة في جميع أنحاء العالم، كما ويساعد في إرسال السلع عبر الحدود إلى المناطق التي تم فرض قيود عليها، كما أن هذا النوع من الإستثمار في حد ذاته من المرجح أن يعزز التجارة التي تخلق فرصة التصدير من شركة أجنبية إلى أخرى على الرغم من أنه يتم التعامل معها أحيانا على أنها وسيلة بديلة لخدمة السوق الخارجية، وبالتالي يصبح الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة فعالة لتعزيز التجارة الدولية (Adjei, 2021: 9-10).

2- يساهم في الحد من مشكلة البطالة: يؤدي الإستثمار الأجنبي المباشر دور هام في مجال التنمية البشرية فالمشروعات الإستثمارية المشتركة وخاصة التي تقام في المدن الجديدة تعمل علي إيجاد فرص عمل جديدة ومجمعات عمرانية، كما وتؤدي العمالة إلى زيادة الدخل، وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للسكان، وسيترتب على ذلك رفاهية السكان (Avazov and Baxodirovna, 2021: 2).

3- زيادة إيرادات الدولة: تؤدي الإستثمارات الأجنبية إلى زيادة إيرادات الدولة في شكل رسوم وضرائب تفرض على هذه المشاريع عند اقامتها او على نشاطاتها عند القيام بعملية الإنتاج والتسويق والتصدير، وهذا ما يساعد على التخفيف من عجز ميزانية الدول النامية، كما يساهم في تخفيض حجم المساعدات الدولية والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل (بليلة وغبني، 2017: 11). كما أن الضرائب التي

الإستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات (المزروع، 2012: 167).

4- **مشروعات او عمليات التجميع**: تكون هذه المشروعات على شكل اتفاقية بى الطرف الوطني والطرف الأجنبي (عام او خاص)، حيث يقوم هذا الأخير بتزويد الطرف الأول بمكونات منتج معين ليتم تجميعها لكي تصبح منتوجاً نهائياً، وفي بعض الحالات وخاصة في الدول النامية يقوم الطرف الأجنبي بتقديم الخبرة او المعرفة اللازمة، سواء المتعلقة بتصميم الداخلي او الخارجي للمصنع وكذلك طرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأس مالية في مقابل عائد متفق عليه (بولرياح، 2020: 28). وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الإستثمار المشترك، أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي، أو لا يتضمن عقد او اتفاقية المشروع اي مشاركة للمستثمر الأجنبي في ادارة المشروع، وبالتالي يكون الإستثمار مشابهاً لإشكال الإستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج (مسمار، 2017: 20-21).

رابعاً: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تصنيف محددات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى خمسة أقسام منها الاقتصادية والسياسية والقانونية والادارية والثقافية وكالتالي:

1- **المحددات الاقتصادية**: تعتبر المحددات الاقتصادية ذات اهمية كبيرة عند اختيار موقع الإستثمار الأجنبي المباشر والركيزة الأساسية لجذبه، وتكمن اهم المحددات الاقتصادية في:

أ- **حجم السوق**: يعتبر حجم السوق من أهم الاعتبارات في مسألة اتخاذ قرار الإستثمار، وترتبط جاذبية السوق الكبيرة بإمكانيات أكبر للمبيعات المحلية، لأن المبيعات المحلية تكون أكثر ربحية من مبيعات التصدير خاصة في البلدان الأكبر حيث يمكن أن تتحقق وفورات الحجم في نهاية المطاف (Azeez, 2014: 153)، واعتبره (Odongo, 2012: 28) مقياساً لمعرفة ثروة الدول وتطورها. فإن تقنية الإنتاج او حتى اسم علامة تجارية مشهورة (المعروفة في الأدبيات بمزايا الملكية) تتطلب أسواقاً كبيرة من أجل تعظيم عوائد إستثماراتها في توليد المزايا الفريدة التي تمتلكها (Balasubramanyam, 2001: 4). وبالتالي كلما اتسع حجم السوق زادت قدرة الأقتصاد القومي على استيعاب الإستثمارات مما يؤدي الى جذب المزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (ديغش، 2018: 108)، وتلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى العديد من المقاييس لتقدير حجم الأسواق ومعدلات نموها مثل عدد السكان ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه (سطحي، 2018: 38).

ب- **البنية التحتية**: لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وضمن استمراريته، يتوجب على حكومات الدول المضيفة تأسيس بنية تحتية

3- عادة ما تحول الشركات الأجنبية أرباحها الى بلدانها، وعندما تكون الموارد البشرية لهذه الشركات من نفس بلدها، فإن الأجور سوف تتحول الى البلد الأم، مما يؤثر على احتياطي الدولة المضيفة من العملة الصعبة حتى ولو كانت بنسبة ضئيلة (جوامع، 2000: 12).

4- نتيجة السياسة المتعلقة بتسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات خاصة في حالة التكامل العمودي مع عدد من فروعها، قد يؤدي هذا إلى إحداث خلل او ضغط سلبي على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة (الفتلاوي، 2021: 10)، إذا إستورد المستثمرون أكثر مما يصدرونه، فقد ينتهي الأمر بتدهور الوضع التجاري للبلد وميزانه التجاري (Mello, 2006: 12).

ثالثاً: أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر

لقد اشارت العديد من الدراسات الى ان أكثر الأنواع شيوعاً للإستثمار الأجنبي المباشر هو:

1- **الإستثمار المشترك**: وهو الإستثمار الذي يقوم به او يشارك فيه طرفان او شخصيتان معنويتان او أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة (شريط ومحروق، 2020: 23-24)، ويتضمن الإستثمار المشترك عمليات إنتاجية او تسويقية تتم في دولة أجنبية (بولرياح وآخرون، 2020: 27)، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع بل تتعداهما ايضاً إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية (المزروع و نجمة، 2012، 167).

2- **الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي**: نتيجة التقدم التكنولوجي والعلمي الذي عرفته الدول الغربية ظهر هذا النوع من الإستثمارات التي يكون فيها المستثمر الأجنبي هو المشرف والقائم بإدارة المشروع لكونه يمتلك مجموع رأس مال الشركة او المشروع الإستثماري (شريط ومحروق، 2020: 24). ويعتبر هذا النوع من الإستثمارات بصفة كلية من أكثر أنواع الإستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات للإنتاج والتسويق (بولرياح وآخرون، 2020: 28)، وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع او غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة (المزروع، 2012: 167).

3- **الإستثمار في المناطق الحرة**: تعرف المناطق الحرة بأنها عبارة عن جزء من أرض الدولة يقع في الغالب على أحد منافذها البحرية او البرية او الجوية او بالقرب منها، ويتم تحديدها بالأسوار وعزلها عن باقي أجزاء الدولة، ويخضع في الغالب لقوانين خاصة معينة في ظل السيادة الكاملة للدولة (الجبوري، 2019: 295)، ويهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جاذبة للإستثمارات، وذلك بمنح المشاريع

لدى المستثمرين الأجانب، مما يقلل من رغبتهم في القيام بالتزامات طويلة الأجل لتوسيع حجم إستثماراتهم لأن المستثمرين الأجانب يدخلون سوق أجنبية عندما يكون سعر الصرف مستقر بحيث يضمن مستوى معقول من الربح (الصادق وآخرون، 2018: 21).

هـ - **الإنتفاخ الاقتصادي:** يقصد به حجم تعامل الاقتصاد المضيف مع العالم الخارجي، وهناك من يرى وجود الحواجز الجمركية وغير الجمركية المتعددة في الدولة المضيفة يشكل عائقاً كبيراً أمام صادرات الدول الأخرى، مما يدفع المستثمرين الاجانب لتفضيل الإنتاج في الدولة المضيفة بدلا من الإنتاج والتصدير في الدولة الأم، وهو البديل الأفضل لتخفيض كل من النفقات الناتجة عن الرسوم الجمركية المفروضة من جهة، ونفقات النقل من جهة ثانية في حالة التصدير (سطحي، 2018: 18). في حين تذهب أغلب الأدبيات الاقتصادية في هذا المجال إلى أنه كلما كان الاقتصاد منفتحاً على العالم الخارجي ويتبع سياسة التحرير التجاري والتي تتضمن تخفيض القيود والتعريف على السلع والخدمات فإن هذا سيشجع على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر (عمر ويونس، 2006: 103).

2- **المحددات السياسية:** من بين العناصر التي تندرج ضمن

المحددات السياسية المؤثرة في قرار الإستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:

أ- **عدم الاستقرار السياسي:** يعتبر عدم الاستقرار السياسي من قبل الأقتصاديين تهديداً خطيراً يضر بالأداء الأقتصادي للبلد، ويُعرف عدم الاستقرار السياسي بأنه الميل لإنهيار الحكومة، إما بسبب النزاعات او المنافسة الواسعة بين مختلف الأحزاب السياسية (Okeke and Kalu, 2022: 56)، والحروب الأهلية المسلحة والثورات الشعبية المناهضة للأنظمة الحاكمة، كتلك التي حدثت في بعض الدول العربية مثل تونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا وغيرها، بالإضافة إلى التغيير المستمر في حكومات الدول المضيفة حتى وإن كان بشكل ديمقراطي، لأن ذلك يصاحبه تغيير في مراكز اتخاذ القرار وبالتالي التأثير على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (Mariev and Vasilieva, 2021: 1392).

ب- **الفساد:** تعرّف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه "إستغلال السلطة من أجل منفعة خاصة" (عقبة وآخرون، 2019: 108)، ويعتبر الفساد من الظواهر المعقدة حيث انه محصلة لعوامل عديدة منها الأقتصادية والسياسية والاجتماعية، وله تأثير كبير على الجوانب الثلاثة بشكل عام، وبشكل خاص على الجانب الأقتصادي، ومنها تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، لانه يرفع من تكاليف الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة للعمل (غازي وجزار، 2018: 145)، ويؤدي لزيادة عدم ثقة المستثمر الأجنبي في الدولة المضيفة، ويشكل تهديداً للإستثماراته من خلال تشويه البيئة الأقتصادية والمالية، مما

ملائمة لكي تسهل عملية الإستثمار (بوقليع، 2008: 19)، وتشمل مكونات البنى التحتية كل من شبكات الطرق والجسور والمواصلات بأنواعها المختلفة والموانئ والكهرباء والنظام المالي والمصرفي المتطور ومدى توفر التجارة الالكترونية (شعيبث، 2017: 239)، فخطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة وكذلك الخارجي، كما أن وجود وسائل اتصالات ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركات متعددة الجنسيات في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم فضلاً على أنها تسهل من عمليات تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمراكز لتلك الشركات (ديفش، 2018: 88)، لذلك فإن توفر هذه البنية يعتبر عامل جذب للمستثمر الأجنبي وانعدامها يشكل عامل طرد لها (قرين وكعوش، 2020: 36).

ج- **التضخم:** إن التضخم المنخفض هو علامة على الاستقرار الأقتصادي الداخلي للبلد المضيف، بينما يشير التضخم "المرتفع" إلى عدم رغبة الحكومة في الوفاء بميزانياتها وفشل البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية المناسبة (Bala and Ezekiel, 2022: 14) ويترجم الى فقدان استقرار الأقتصاد الكلي مما يزيد من الغموض وانعدام الأمن (Sayari, 2019: 55)، وإفساد المناخ الإستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية، وما يتبع ذلك من تأثرات مباشرة على سياسات التسعير، وتكاليف الإنتاج، والأرباح، ورأس المال، كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الإستثماري، حيث يتجه المستثمر الأجنبي إلى الأنشطة ذات الأجل القصير، او المضاربة في المباني، او المعادن النفيسة، ويتبع عن الإستثمارات المنتجة (فيصل وحسين، 2017: 13)، وبالتالي كلما زادت معدلات التضخم في الدول المضيفة إنخفضت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (Azam and Hasseb, 2021: 8).

د- **سعر الصرف:** يتم تقييم عملات كل بلد من حيث العملات الأخرى من خلال إستخدام أسعار الصرف لذلك البلد، بحيث يمكن تبادل العملات لتسهيل المعاملات الدولية (6: 2022, Shahryar)، ويعتبر سعر الصرف العنصر الأكثر أهمية في الأقتصاد المفتوح نظراً لتأثيره المباشر على متغيرات الأقتصاد الكلي ومن بينها الإستثمار الأجنبي المباشر، ويؤي المستثمرون الاجانب وصانعو السياسات اهتماماً كبيراً بسعر عملة الدولة المضيفة قبل إستثمار أموالهم فيه، لإعتقادهم بأن زيادة سعر الصرف سيمنحهم ميزة تنافسية في التجارة الدولية، وعندما تنخفض قيمة عملة بلد ما ستصبح منتجات التصدير المحلية أرخص، لذلك سيرتفع الطلب على الصادرات، وهذا يعني أن الطلب الدولي على السلع الأساسية سيرتفع، بينما ستتنخفض الإستيرادات (42: 2022, Jacob). ولكن التقلب السريع لسعر الصرف يؤدي إلى إعاقة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، ويؤدي إلى زيادة عدم التأكد

تطبيق مبدأ لا مركزية ادارة الإستثمار، كلما أدى ذلك إلى جذب الإستثمار (عبدالقادر، 2012: 247).

المبحث الثاني: قياس وتحليل العوامل المحددة لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر لعينة من الدول النامية ذات الدخل المتوسط الأعلى للمدة 1996-2020

أولاً: توصيف النموذج:

لأجل تحقيق فرضيات وأهداف الدراسة تم إختيار العوامل الاقتصادية والسياسية الرئيسية التي تؤثر على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، سواءً بشكل ايجابي أو سلبي في الدول النامية ذات الدخل المتوسط الأعلى (Upper Middle Income Country)، للمدة 1996-2020، وتم إختيار كل من دولة (البرازيل، المكسيك، ماليزيا، رومانيا، الصين)، ويرجع سبب إختيار هذه الدول كعينة للدراسة إلى الأسباب التالية:

1- توفر هذه الدول البيانات المطلوبة بالنسبة لمتغيرات الدراسة للمدة 1996-2020.

2- نظراً لأن طريقة عرض بيانات هذه الدراسة تتمثل ببيانات البانل المتوازن (Balance panel data) أي دمج السلاسل الزمنية مع السلاسل المقطعية لكي تشكل في النهاية سلسلة زمنية مقطعية، فهذا يتطلب بأن تكون خصائص الدول متشابهة إلى حد ما من حيث قيم وطبيعة البيانات (المتغيرات)، وهذا حتى تكون نتائج القياس الاقتصادي أكثر واقعية وغير متحيزة، ويتوافق هذا مع دراسة كل من (Degirmenci, 2021) و (الوزان والملا ذنون، 2021).

وبناءً على ما سبق يتطلب توصيف النموذج القياسي الخطوات التالية:

1- تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة والتوقعات القبلية للعلاقة بينهما: ويستوجب هذا مراجعة الأدبيات ذات العلاقة والمتمثلة كل من النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة القريبة لهذه الدراسة، وكما هو موضح في الجدول (1):

الجدول (1) متغيرات الدراسة والتوقعات القبلية لهما

المتغيرات	الرمز	نوع المتغير	توقع العلاقة
الإستثمار الأجنبي المباشر	FDI	تابع	
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	GDPg	مستقل	+
التضخم	INF	مستقل	-
إجمالي تكوين رأس المال	GCF	مستقل	+
سعر الصرف	EXCH	مستقل	-
الاستقرار السياسي	POLSTA	مستقل	+

الجدول: من إعداد الباحث.

يقلل من كفاءة الحكومة والأعمال من خلال تمكين الناس من تولي مناصب السلطة عن طريق المحسوبية بدلاً من الكفاءة (Devrim, 2007: 41).

3- المحددات القانونية: تعمل الدولة المضيفة على اتخاذ إجراءات لتنظيم واستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، وهي بذلك تهيئ محيطاً آخر لا بد من توفيره ضمن المناخ الإستثماري العام، وهو المحيط التشريعي بما فيه من نصوص قانونية، وضمانات وحوافز للمستثمرين الأجانب (عبدالرحيم، 2017: 44). وتتأثر الشركات متعددة الجنسيات بهذا الأخير، فإذا نجحت الحوافز في جذب الشركات، فقد تتوسع الوظائف المحلية ويرتفع الأجور، فضلاً عن زيادة الإيرادات الضريبية (Troidl, 2021, 10)، وبالتالي كلما زادت الحوافز كلما زادت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح (Kaleshi, 2010: 27).

4- المحددات الثقافية: إن الثقافات المختلفة يمكن أن تؤدي دوراً حاسماً في نجاح أو فشل الإستثمار الأجنبي المباشر، وتعد اللغة من أكثر العوامل الثقافية شيوعاً في هذا السياق، وظهرت نتائج الدراسات على وجود علاقة ايجابية بين هذا المتغير الوهمي والإستثمار الأجنبي المباشر عندما تشترك دول الدراسة في اللغة (Tocar, 2018: 184). وعلاوة على ذلك، فإن هناك بعض العوامل والمتغيرات الاجتماعية التي تؤثر بشكل أو بآخر على سلوك المستثمر الأجنبي، أو على ممارسة الأنشطة الإستثمارية داخل الدولة المضيفة، كالاتجاهات العدائية نحو الوجود الأجنبي، وارتفاع نسبة الأمية بما يترتب عليها من انخفاض قدرة الشركات الأجنبية على القيام بالحملات الإعلانية والتسويقية (بوقليع، 2008: 20).

5- المحددات الإدارية: يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للإستثمار، وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على التراخيص لإنشاء المشروعات الإستثمارية (بليلة وغبني، 2017: 18)، وبالتالي كلما تميزت الأجهزة القائمة على ادارة الإستثمار بالكفاءة الإدارية والتنظيمية، واتجهت إلى

معالم مكال النموذج، بينما يعبر عن الاختلافات المقطعية أو الزمنية من خلال القاطع، غير أنه في الدراسات الاقتصادية تتطلب نماذج بيانات البانل السماح بمزيد من التفاوت في معالم النموذج، ولا سيما في نماذج البانل الديناميكية للحصول على تقديرات متسقة تعكس السلوكيات المتباينة.

سوف يتم استخدام طريقة (PMG-ARDL) والتي تسمى (PANEL-ARDL) المتميز بالخصائص التالية:

1- إمكانية تطبيقه بغض النظر عما اذا كانت نتائج اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية) لمتغيرات السلاسل الزمنية المقطعية للدراسة متكاملة من الدرجة (0) اي مستقر في المستوى، او من الدرجة (1) أي مستقر في الدرجة الأولى، او ان تكون مزيج بينهما $I(0)$ و $I(1)$ بشرط عدم وجود سلاسل زمنية مقطعية من درجة أعلى من $I(1)$.

2- إنها تأخذ البعدين الزمني (الفترة الطويلة والفترة القصيرة) والبعدي المقطعي (كل بلد على حدى) (بلهاشمي، 2020: 297).

3- المقدرات الناتجة وفق هذه الطريقة تتصف بخاصية عدم التحيز والكفاءة.

4- يساعد على التخلص من المشكلات القياسية المتعلقة بحذف المتغيرات المستقلة ومشكلة الارتباط الذاتي (فطر واخرون، 2021: 9).

5- هناك اختلاف واسع في الادبيات والدراسات التجريبية السابقة بخصوص طول فترة الدراسة عندما يتم استخدام نموذج (PANEL-ARDL)، فالبعض يرى إمكانية أن يكون طول السلسلة الزمنية أقل من (30) سنة، مثل دراسة كل من (Kilicarslan, 2019)، (Chy Ren, et.al., 2012)، (Appiah, 2019)، وهناك من يشترط على ان تكون اكثر من (30) سنة كدراسة (Meyer, 2019) و (Boga, 2019). ويتطلب تقدير نموذج الدراسة وفق طريقة (PANEL ARDL) الخطوات التالية وبالإستعانة بالبرنامج الاحصائي (EViews-):

1- مصفوفة معامل الارتباط للمتغيرات المستقلة: من أجل تحديد الارتباط ما بين الأزواج من المتغيرات المستقلة، لابد من فحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة لنموذج الدراسة، وذلك بهدف التأكد من خلو هذه النماذج من المشاكل القياسية التي يمكن أن تظهر كمشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) ويشترط ان تكون نسبة الارتباط بين زوجين من المتغيرات المستقلة أقل من 80 في المئة (Louail & Zouita, 2021: 37-38)، والجدول (2) يبين نتائج تقدير مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة

2- تعيين الشكل الرياضي للنموذج: بناء على ما سبق وبعد ما تم تحديد متغيرات الدراسة التابعة منها والمستقلة التي تؤثر على المتغير التابع في دول الدراسة وفق النظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية المتعلقة لمحددات الإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعني ان الإستثمار الأجنبي المباشر دالة في تلك المحددات كالتالي:

$$FDI = f (GDPg, GCF, INF, EXCH, POLSTA) \dots (1)$$

ويمكن تعيين الشكل الرياضي لنموذج الدراسة عن طريق تحويلها الى نموذج الانحدار الخطي المتعدد وبهذا الشكل:

$$FDI_{it} = \beta_0 + \beta_1 GDPg_{it} - \beta_2 GCF_{it} + \beta_3 INF_{it} + \beta_4 EXCH_{it} - \beta_5 POLSTA_{it} + \mu_{it} \dots (2)$$

حيث ان:

FDI: صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة لسنة 2010، وهو المتغير التابع للنماذج الثلاث.

GDPg: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، نسبة مئوية سنوية.

GCF: إجمالي تكوين رأس المال، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

INF: التضخم، نسبة مئوية سنوية.

EXCH: سعر الصرف، الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي.

POLSTA: الاستقرار السياسي، بوحدات التوزيع الطبيعي القياسي، وهي تتراوح من (2.5) إلى (-2.5)، أي يزداد الاستقرار السياسي كلما اقتربت الدولة من (2.5) وغير مستقر كلما اقتربت من (-2.5).

β_0 : الحد الثابت.

$\beta_0 \dots \beta_5$: معالم المتغيرات المستقلة (التفسيرية).

μ_{it} : حد الخطأ العشوائي، والذي يمثل مجموعة من العوامل التي تؤثر على الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية للمدة 1996-2020 ولم يتضمنها نموذج الدراسة.

t : عدد المقاطع، من دولة نامية إلى اخرى.

t : الفترة الزمنية المختارة 1996-2020.

ثانياً: تقدير النموذج القياسي

عندما تكون بيانات الدراسة من سلسلة زمنية مقطعية والمعروفة في القياس الاقتصادي ببيانات (البانل)، فان هناك أكثر من طريقة لتقدير معالم النموذج القياسي، وواحدة من بين تلك الطرق هي طريقة (PMG-ARDL) او (PANEL-ARDL) التي طورها كل من (Pesaran, Shin & smith, 1999)، ويعاب على بعض نماذج البانل الاخرى ولاسيما في اطار النماذج الحركية أنها تفترض تساوي

الجدول (2) مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة

Correlation						
	FDI	GDPG	GCF	INF	EXCH	POLSTA
FDI	1.000					
GDPG	0.359	1.000				
GCF	0.079	0.612	1.000			
INF	0.006	-0.241	-0.199	1.000		
EXCH	-0.058	0.265	0.513	-0.311	1.000	
POLSTA	0.137	-0.074	-0.153	0.196	-0.051	1.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (EViews12).

الاختبارات الشائعة والاكثر استخداما من قبل الدراسات التجريبية كدراسة (Meyer, et.al.,2019:8) و (Appiah, et. al., 2019:278) و (Khan, et. al., 2020:339) وكذلك دراسة (Onuoha, et.al., 2018:339), وتلك الاختبارات هي اختبار (Levin) و (Pesaran) وكذلك اختبار (ADF-fisher) ويتضمن اختبار فرضية العدم ($H_0=Pvalue>0.05$) أي وجود جذر وحدة للسلسلة الزمنية المقطعية بمعنى أنها غير ساكنة وغير مستقرة عند المستوى، في مقابل الفرض البديل المتضمن عدم وجود جذر الوحدة أي ستكون السلسلة الزمنية المقطعية واستقرارها ($H_1=Pvalue=<0.05$)، ويبين الجدول (3) نتائج إختبار جذر الوحدة.

يتضح من الجدول (2) عدم وجود علاقة خطية متعددة بين المتغيرات المستقلة لنموذج الدراسة، لأن جميع المتغيرات تحتوي على أقل من (80) في المائة من معاملات الارتباط سواء كانت بشكل ايجابي أو سلبي.

2- اختبار جذر الوحدة: قبل تقدير النموذج القياسي يجب اختبار ما إذا كانت متغيرات السلسلة الزمنية المقطعية (البائل) ساكنة (Stationary) أم غير ساكنة وذلك من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، وعندما تكون السلسلة ساكنة يكون المتوسط والتباين عبر الزمن ثابتين، حيث أن عدم استقرار السلسلة يجعل النتائج غير حقيقية ولا يمكن الوثوق بها وقد يؤدي إلى وجود انحدار زائف (Spurious regression)، ولا يمكن الاعتماد عليها في تقدير معالم النموذج (خليل ورجب، 2020: 270)، وباستخدام بعض

الجدول (3) نتائج اختبار جذر الوحدة

القرار	عند الفرق الاول		عند المستوى		الاختبار	المتغيرات
	individual intercept and trend	individual intercept	individual intercept and trend	individual intercept		
عند المستوى I(0)	-	-	0.019	0.080	Levin	FDI
	-	-	0.021	0.002	Pesaran	
	-	-	0.022	0.001	ADF	
الفرق الاول I(1)	0.000	0.000	0.705	0.608	Levin	GDPg
	0.000	0.000	0.089	0.009	Pesaran	
	0.000	0.001	0.036	0.002	ADF	
عند المستوى I(0)	-	-	0.031	0.001	Levin	GCF
	-	-	0.050	0.000	Pesaran	
	-	-	0.007	0.000	ADF	
عند المستوى I(0)	-	-	0.000	0.000	Levin	INF
	-	-	0.000	0.000	Pesaran	
	-	-	0.000	0.000	ADF	
الفرق الاول I(1)	0.000	0.000	0.111	0.179	Levin	EXCH
	0.000	0.000	0.024	0.106	Pesaran	
	0.000	0.000	0.017	0.040	ADF	
	-	-	0.003	0.024	Levin	POLSTA

عند المستوى	-	-	0.004	0.001	Pesaran
I(0)	-	-	0.007	0.001	ADF

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (EViews12).

هذا إلى القىام باختبار علاقات التكامل المتزامن بىان هذه المتغيرات باستعمال اختبار (Pedroni)، وهذا الاختبار يستند على اربعة اختبارات احصائية والمتمثلة في كل من (-V statistic, rho, PP, ADF-statistic) وهو بدوره ينقسم الى اختبارات احصائية لوحية (Panel) والمجموعة (Group)، اي بمجموع سبعة اختبارات إحصائية، ومبنية على فرضيتين رئيسيتين وهما فرضية العدم (H0) والفرضية البديلة (H1)، فعندما تكون القيمة الاحتمالية لاغلب الاختبارات الاحصائية اكبر من الـ(0.5) سوف يتم رفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج الدراسي، والعكس صحيح، (صغيري، 2021: 396)، والجدول (4) يعرض نتائج هذه الإختبارات.

تشير نتائج الجدول (3) لإختبارات جذر الوحدة لمتغيرات النموذج الدراسي بأن هنا متغير الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) و اجمالي تكوين رأس المال (GCF) ومعدل التضخم (INF) ومتغير الاستقرار السياسي (POLSTA) مستقر عند المستوى (I:0) لان القيمة الاحتمالية لهذه المتغيرات اقل من 0.5% مما يعني عدم وجود جذر الوحدة، أما المتغيرات التي استقرت بعد اخذ الفرق الاول تتمثل كل من متغير معدل النمو للناج المحلي الاجمالي (GDPg) والثاني كان من نصيب متغير سعر الصرف (EXCH) لان القيمة الاحتمالية لهما اكبر من 0.5%.

3- اختبار التكامل المشترك: نظرا لان هناك إختلاف في إستقرارية بعض متغيرات النموذج، وهذا من الممكن ان تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل (علاقة توازنية طويلة الأجل)، ويقود

الجدول (4) إختبار التكامل المشترك

القيمة الاحتمالية - P-value		الاختبارات الاحصائية	الاختبار
المجموعة-GROUP between-dimension	اللوحه - Panel Within-dimension		
	0.997	(V) Variance ratio	Pedroni
0.991	0.956	(rho) Spearman	
0.000	0.000	(PP) Phillips-Perron	
0.015	0.000	(ADF) Dickey-Fuller	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (EViews12).

سيتم تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج الدراسي وذلك باستخدام متجه انحدار ذاتي غير مقيد من خلال تحليل الـ (VAR) وباستخدام خمسة معايير مختلفة لتحديد الفترة (فطر ومحمد، 2020: 10)، وهي معيار نسبة الإمكان الأعظم (sequential modified LR test) ومعيار خطأ التنبؤ النهائي (Final prediction error) ومعيار معلومات اكاكي (Akaike information criterion) ومعيار معلومات شوارز (Schwarz information criterion): واخيرا معيار معلومات حنان كوين (-Hannan-Quinn criterion)، وبالتالي درجة ابطاء النموذج هذه الدراسة يوضحه الشكل التالي:

يتضح من الجدول (4) وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، لان القيمة الاحتمالية لاغلب الاحصاءات اقل من 0.5% مما يعني رفض فرضية العدم التي تحكم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الامد الطويل، وبالتالي سوف نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل، وتؤكد دراسة (بولرباح، 2020: 41) لمثل هذه النتائج لاختبار التكامل المشترك بانه سوف يكون التقدير باحد نماذج تصحيح الخطأ امر محتوم، ولعل احدث النماذج في هذا الشأن هو نموذج الـ Panel-ARDL.

4- تحديد درجة الإبطاء (التأخير) الأمثل للنموذج: يعتبر نموذج (Panel - ARDL) للفجوات الزمنية حساس جدا، ولجل ذلك

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1500.932	NA	494543.6	30.13855	30.29495	30.20191
1	-1039.888	857.5419*	100.6734*	21.63777*	22.73194*	22.08060*
2	-1013.698	45.57075	123.4187	21.83397	23.86600	22.65637
3	-991.2135	36.42542	164.8529	22.10427	25.07416	23.30824
4	-967.6307	35.37427	219.2702	22.35261	26.26037	23.93415
5	-935.4912	44.35245	251.9188	22.42982	27.27544	24.39093

الشكل (1) درجة الإبطاء الأمثل لتقدير النموذج الدراسي

المصدر: البرنامج الاحصائي (EViews12).

تشير (*) إلى العدد الأمثل لفترات الإبطاء الذي يختاره كل معيار عند مستوى معنوية (0.5).

خلال اختبار (Pedroni) للتكامل المشترك، وهذا ما يجعل بالإمكان تقدير النموذج مباشرة باستخدام طريقة (PANEL-ARDL) للأجلين الطويل والقصير ومعلمة متجه تصحيح الخطأ (ECM-cointeq01)، وبالاستناد الى عدد فترات الإبطاء التي تم تحديدها للنموذج، وكما هو موضح من الجدول (5):

وكما هو موضح من الشكل (1) فقد تبين من جميع المعايير ان فترة إبطاء واحدة هي الامثل لتقدير هذا النموذج.

5- تقدير النموذج القياسي وفق طريقة PANEL-ARDL وفي ضوء ما تقدم عرضه من نتائج اختبار جذر الوحدة والتي أظهرت عدم إستقرارية متغيرات النموذج الدراسي عند نفس المستوى، وكذلك تم التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات نفسها من

الجدول (5) تقدير النموذج القياسي

Dependent Variable: D(FDI)				
Method: ARDL				
Date: 09/23/22 Time: 07:56				
Sample: 1997 2020				
Included observations: 120				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): GDPG GCF INF EXCH POLSTA				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 1				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
GDPG	0.1427	0.0347	4.1067	0.0001
GCF	0.1170	0.0241	4.8497	0.0000
INF	-0.0349	0.0240	-1.4546	0.1497
EXCH	-0.0292	0.0085	-3.4437	0.0009
POLSTA	1.0369	0.4587	2.2605	0.0265
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.7226	0.1419	-5.0928	0.0000
D(GDPG)	0.0431	0.0453	0.9520	0.3440
D(GCF)	-0.1329	0.1051	-1.2642	0.2098
D(INF)	0.0366	0.0406	0.9007	0.3704
D(EXCH)	0.0105	0.0215	0.4893	0.6260
D(POLSTA)	-1.2243	0.6217	-1.9693	0.0524
C	2.3467	0.4696	4.9974	0.0000
@TREND	-0.0465	0.0236	-1.9697	0.0523
Root MSE	0.7413	Mean dependent var		-0.0369
S.D. dependent var	1.3053	S.E. of regression		0.9266
Akaike info criterion	2.3448	Sum squared resid		68.6905
Schwarz criterion	3.3630	Log likelihood		-101.5529
Hannan-Quinn criter.	2.7585			

المصدر: من اعداد الباحث بالاستعانة على برنامج (Excel) وفق نتائج البرنامج الإحصائي (EViews12).

ثالثاً: تحليل نتائج تقدير النموذج القياسي

بشكل سريع مقارنة مع الدول النامية الأخرى للمدة 1996-2020 وكالتالي:
- معلمة حد تصحيح الخطأ (COinteq01) ECM والتي تعبر عن سرعة التكييف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل وهو ما يستلزم أن يكون سالبا ومعنوياً حتى يقدم دليلاً على وجود علاقة طويلة الأجل

تشير بيانات الجدول (5) الى نتائج تقدير النموذج القياسي عن طريق (Panel ARDL) لخمسة دول نامية ذات الدخل المتوسط الاعلى وهي كل من دولة (المكسيك، البرازيل، ماليزيا، رومانيا، الصين) وتعتبر من الدول الناشئة في الوقت نفسه، اي الدول التي تنمو اقتصادها

سعر الصرف الى تخفيض في قىمة العملة المحلية، ويؤدي هذا الى زيادة معدلات التضخم وهشاشة الاقتصاد الوطني وبالتالي تعتبر كعامل طرد للاستثمار الاجنبي المباشر، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Sinha:2019) و (Jude:2018).

- وجود اثر طردي ومعنوي لمتغير الاستقرار السياسي (POLSTA) على الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الفترة الطويلة، وبما انه يأخذ قيم (2,5|2,5-) اي ان زيادته بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (10%) في دول عينة الدراسة، وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، فالاستقرار السياسي يعد الركيزة الأساسية لنهوض وتقدم الدول، خصوصا على المستوى الاقتصادي، ويرتبط بطبقة النظام السياسي ومناخ الديمقراطية وتداول السلطة بسلاسة، وبالنظر إلى واقع هذه الدول نراها من أكثر الدول استقرارا من الناحية السياسية، مما ساهم بشكل كبير في تحقيقها لمستويات عالية من النمو الاقتصادي والذي انعكس بالإيجاب على مختلف المجالات الأخرى، مما جعل هذه الدول تعيش في حالة من التقدم والرفاهية (صغيري،2021: 398) والنتائج جاءت متوافقة مع دراسة (Onyeiwu,2004) ، (Tintin,2013).

الإستنتاجات والمقترحات

أولاً: الإستنتاجات

1- وفق الإطار النظري والدراسات السابقة التي تم عرضها فإن محددات الاستثمار الاجنبي المباشر تشمل عدد من العوامل التي تدفع الشركات الدولية لنقل مواقعها التوطنية الى الدول المضيفة، وتتضمن المحددات الاقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية والإدارية، والتي تكون غالباً تحت سيطرة الدول المضيفة، أي انها تكون قادرة على تطويعها من خلال تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر.

2- أظهرت نتائج التقدير القياسي للدراسة في المدى الطويل بأن المتغيرات التي ساهمت بشكل إيجابي في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دول عينة الدراسة للمدة 1996-2020 هي كل من متغير معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDPg) وإجمالي تكوين رأس المال (GCF) والاستقرار السياسي (POLSTA)، أي كلما زادت هذه المؤشرات سواءً بنسبة واحدة لكل من (GDPg) و (GCF) أو وحدة واحدة بالنسبة لمتغير (POLSTA) سيزداد معها الإستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة بشكل مباشر بنسبة (14% ، 11% ، 10%) على التوالي.

3- اما المتغيرات التي اظهرت أثراً سلبياً على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دول الدراسة فتتمثل في كل من متغير سعر الصرف (EXCH) ومعدل التضخم (INF)، أي كلما زادت قيمة معاملات

بين متغيرات الدراسة. ومن خلال نتائج التقدير تظهر قيمة (COInteq01) بشكل سالب وذات دلالة معنوية حيث بلغت (-0,7226) وهذه القيمة تعني أن حدوث اي انحراف عن العلاقة التوازنية في المدى القصير سيتم تصحيحها بسرعة (72%) سنويا للوصول إلى التوازن في المدى الطويل، اي انها تحتاج الى (1) سنة وشهرين لتعديل الخلل أو الانحراف في الوضع التوازني بين الإستثمار الأجنبي المباشر ومتغيراته التفسيرية.

- قيمة المعلمة المقدرة للفترة الزمنية (Trend@) تشير الى صحة نتائج التقدير لانها معنوية عند مستوى (5%) وذلك لان القيمة الاحتمالية لها بلغت (0,0523).

- وجود اثر معنوي وايجابي بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDPg) والإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الأجل الطويل ، ويتفق هذا مع منطق النظرية الاقتصادية، وهذا يعني انه كلما زادت (GDPg) بنسبة (1%) سيزداد (FDI) بنسبة (3,14%)، اما في الأجل القصير اظهرت العلاقة بينهما ايجابية ايضا ولكن غير معنوية عند مستوى معنوية (5%). والنتائج متفقة مع نتائج بعض الدراسات التجريبية كدراسة (Ang,2008) ، (Jude,2018) ، (Azzam & Haseeb,2021).

- كذلك هناك اثر معنوي وطردي لإجمالي تكوين رأس المال (GCF) على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الفترة الطويلة، و يتوافق هذا مع منطق النظرية الاقتصادية، اي كلما زاد هذا المؤشر بنسبة (1%) سيزداد الـ (FDI) بنسبة (7,11%)، ولكن في الفترة القصيرة هناك تأثير ضعيف بين المتغيرين إذا كانت العلاقة بينهما عكسية وغير معنوي من الناحية الاحصائية عند مستوى معنوي (5%). وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (الربيعي,2015)، (Jude,2018) ، (Sinha,2019).

- تشير نتائج التقدير في الأجل الطويل الى ان هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم (INF) و الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، وطردي العلاقة بينهما، وغير معنوية في الأجل القصير عند مستوى معنوي (5%) في الأجلين الطويل والقصير، لذلك نرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر معنوي بين معدل التضخم والإستثمار الأجنبي المباشر، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (العارف ومجاوي,2016)، (Tomio,et.al.,2010)، (Azzam & Haseeb, 2021).

- وجود علاقة سلبية وذات تأثير معنوي لسعر الصرف (EXCH) على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الفترة الطويلة، أي اذا ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في هذه الدول بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (12%) وتتوافق هذه النتيجة منطق النظرية الاقتصادية، إذ يرجع غالباً ارتفاع

العارف، خديجة ومجاوي تراري حسين (2016)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد (12)، العدد (7)، ص ص 87-114، الجزائر.

الفتلاوي، سلام كاظم شاني (2021)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2003 - 2019، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة كربلاء، العراق.

المزروعى، علي سيف علي ونجمة الياس (2012)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (1980-2009)، مجلة تنمية الرفاهية، المجلد (34)، العدد (109)، ص ص 164-186، العراق.

بعداش، عبدالكريم (2008)، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2015، اطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

بليلة، زينة وغبني مسعودة (2017)، أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل البرامج التنموية دراسة حالة الجزائر 2000 - 2016، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

بوقليح، نوال (2008)، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري في الجزائر 1991-2006، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، الاردن.

بولرباح، بخاري وبن مريم، محمد وجعفر، محمد (2020)، دور المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا دراسة قياسية باستخدام نموذج PANEL-ARDL خلال الفترة 1990-2017، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (6)، العدد (2)، ص ص 20-50، الجزائر.

خليل، امانى ورجب اسلام عبدالسلام (2020)، تقدير اثر دعم الصادرات على الصادرات السلعية المصرية باستخدام نموذج ARDL، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الأول، ص ص 258-283، جمهورية مصر العربية.

ديغش، خيرة (2018)، الخصوصية في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 1990-2013، اطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.

ركابي، محمد عماد الدين وقصير، عقبة وعشري، نبيلة (2019)، دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية - دراسة قياسية للفترة 2002-2017، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

شعبيث، سندس جاسم ودلي شذى سالم (2017)، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر العراق حالة دراسية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (7)، العدد (3)، ص ص 233-258، العراق.

عبدالرحيم، عامر (2017)، أهمية النظام المالي والإستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الإقتصادي الجديد في سياسات التنمية: دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الادارية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جبالى ليايس سيدي بلعباس، الجزائر.

هذه المتغيرات بنسبة واحدة ستخفض معها تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة (3,4% و 2,9%) على التوالي.

4- من نتائج التقدير تبين بأن متغير معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDPg) هو المتغير الأكثر تأثيرا على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر. كما أن معدل التضخم (INF) هو المتغير الأقل تأثيرا على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

5- كانت قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ (-0,7226) (COInteq01) و ذات اشارة سالبة، وقائمة الاحتمال الحرج بلغت (0.000) عند مستوى معنوية (5%) مما يؤكد على وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية قصيرة الأجل بين المتغيرات المستخدمة بإتجاه علاقة توازنية طويلة الأجل، وهذا يعني ان حدوث اي صدمة (Shock) في الاستثمار الاجنبي المباشر في الاجل القصير سوف يتم تصحيحها في سنة واحدة وشهرين بسرعة تعديل تصل الى (72%) لكي تصل الى الوضع التوازني في الاجل الطويل.

ثانياً: المقترحات

1- ضرورة تهيئة بيئة آمنة تحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي بما يشجع على تدفق الإستثمارات الأجنبية إلى هذه البلدان.

2- إعداد خطة إستثمارية شاملة وواقعية لجميع الفرص الاستثمارية في دول الدراسة مع وضوح الرؤية وتشريع القوانين المنظمة لذلك.

3- ضرورة توجيه تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر نحو اقامة مشاريع استثمارية غير تقليدية ولا تؤثر سلبا على المشاريع القائمة في الدولة المضيف.

4- على الدولة المضيفة المفاضلة بين أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر الساعية لإجتذابه واختيار الشكل الذي يكون أكثر ملائمة لواقعها الاقتصادي.

المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية

الجبوري، سفيان صالح خلف (2019)، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر ببعض المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2015)، مجلة جامع الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (11)، العدد (27)، ص ص 293-308. الانبار، العراق.

الزبيدي، محمد نعمة (2017)، الاستثمار الاجنبي المباشر ومدى مساهمته في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد (9)، العدد (2)، ص ص 37-58، بابل، العراق.

الصادق، دادي وعبدالرحمان صوري، ورشيد، دامون (2018)، المحددات الاقتصادية للإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

فيصل، بن يحيى وحسين كودري صدام (2017)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية 1990-2015، رسالة ماجستير، كلية العلوم الادارية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

لطيف، باسم فاضل ويونس احمد عبدالعزيز (2020)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الخارجية الزراعية في بلدان نامية مختارة للمدة 1995-2017، *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، المجلد (16)، العدد (49)، ص ص 252-273.

مسمار، ميسون علي عبدالله (2017)، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان خلال الفترة 1980-2015، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

ثانيا: المصادر باللغة الانجليزية

International Journal of Foreign Trade and International Business, Vol., 4, No., 1, pp 14 -17.

Boğa, Semra (2019), Determinants of Foreign Direct Investment: A Panel Data Analysis for Sub-Saharan African Countries, *emerging markets journal*, Vol., 9, No., 1, pp 80-87.

Balasubramanyam, V.N. (2001), Foreign Direct Investment in Developing Countries: Determinants and Impact, International Business Research Group, *Department of Economics, Lancaster University*, Mexico City, Mexico.

Çelik, Necmettin and Bayrak Rıza (2020), Economic Determinants of Foreign Direct Investments in Developing Countries, elruha 7th international conference on social sciences, *American University of Libya*.

Dinga, Gildas Dohba and Fonchamnyo, Dobdinga Cletus (2021), Sources of Macroeconomic Instability: Implication on Foreign Direct Investment Inflow in Sub-Saharan Africa, A PMG-ARDL Approach, *The Journal of Developing Areas*, Vol., 55, No., 3, pp 377 – 391.

IMF (2004), Foreign Direct Investment, Trends, Data Availability, Concepts, Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Joel I. Deichmann (2021), Foreign Direct Investment in the Successor States of Yugoslavia, First edition, springer, Switzerland.

Jude, Cristina (2018), Does FDI crowd out domestic investment in transition countries?, *Economics of Transition journal*, Vol., 0(0), pp 1 – 38.

Louail, Bilal and Zouita, Mohamed Salah (2021), the relationship between foreign direct investment, financial development and growth economic in Next-11 Countries: PMG/ARDL estimation, *Management Journal*, Vol., 29, No., 1. pp 28-50.

Mello, Luiz (2006), Foreign Direct Investment in Africa, Social Observatory Pilot Project – Final Draft Report – FDI, *African Labour Research Network (ALRN)*.

Meyer, Daniel Francois, Adewale Samuel Hassan and Sebastian Kot (2019), Effect of Institutional Quality and Wealth from Oil

عبدالقادر، مدادي (2012)، دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، *مجلة الاقتصاد الجديد*، العدد (7)، الجزائر.

عمر، دينا احمد ويونس مفيد ذنون (2006)، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في اقطار عربية مختارة، *مجلة البحوث المستقبلية*، العدد (15)، ص ص 91 – 118، العراق.

غازي، سمير الامير وجزار فاروق فتحي (2018)، العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة 1996-2016، *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، العدد الثالث، جمهورية مصر العربية.

فطر، حسن علي عثمان ومحمد عزالدين عبدالرحمن (2021)، دراسة قياسية اقتصادية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1999-2019) باستخدام نموذج ARDL، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، المجلد الخامس، العدد السابع.

Adjei, Evans Elikem (2021), Impact of Foreign Direct Investment on Export: An Empirical Analysis of the Ecowas Region, Master Thesis unpublished, *KDI School of public policy and management, SOUTH KOREA*.

Al - Wazzan, Ruba Rafea, Almula - Dhanoon Mufeed D.Y. (2021), Does Education Affect Income Distribution in Developing Countries, *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, Vol., 71, No., 55, pp 556-575.

AL - MATARI, Ebrahim Mohammed, MGAMMAL, Mahfoudh Hussein, SENAN, Nabil Ahmed M, and ALHEBRI, Adeeb Abdulwahab (2021), Determinants of Foreign Direct Investment in GCC Countries: An Empirical Analysis, *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, Vol., 8, No., 4, pp 69 – 81.

Ang, James B. (2008), Determinants of foreign direct investment in Malaysia, *Journal of Policy Modeling*, vol., 30, pp 185 – 189.

Appiah, Michael, Fanglin, Li and Benjamin Korankye (2019), foreign investment & growth in emerging economies: panel ARDL analysis, *Journal of Economics, Business, and Accountancy Ventura*, Vol., 22, No., 2, pp 274 – 282.

Avazov, Nuriddin Rustamugli and Begalova, Durdona Baxodirovna (2021), the impact of foreign direct investment on economic growth, *An International Multidisciplinary Research Journal*, Vol., 11, No., 2, pp 1 – 8.

Azeez, NP (2014), an Economic Analysis of Determinants of Foreign Direct Investment in India, *Journal of Business Administration and Management Sciences Research*, Vol., 3 (7), pp 152 – 158.

Azam, Muhammad and Muhammad Haseeb (2021), Determinants of foreign direct investment in BRICS- does renewable and non-renewable energy matter?, *journal of Energy Strategy Reviews*, Vol., 35, pp 1 – 10.

Bala, Abdulrahman Sani and Ezekiel, Ajayi Oluwafemi (2022), Impact of infrastructure and inflation on foreign direct investment inflow to Nigeria,

- Shahriar, Md Sakib (2022), Impact of Foreign Direct Investment in Bangladesh, BBA Program, School of Business, and University of Creative Technology Chittagong, Bangladesh.
- Simran, K. Kahai (2004), Traditional and Non-Traditional Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries, *Journal of Applied Business Research*, Vol., 20 No., 1, pp 43 – 50.
- Sinha, Madhabendra, Darius Tirtosuharto, and Partha Pratim Sengupta (2019), Impacts of FDI and Remittance Inflows in Developing Asia: A Comparative Dynamic Panel Study, *ECONOMIC PAPERS journal*, pp 1 -18.
- Tintin, Cem (2013), the determinants of foreign direct investment inflows in the Central and Eastern European Countries: The importance of institutions, *Communist and Post-Communist Studies journal*, Vol., 46, pp 287 – 298.
- Tocar, Sebastian (2018), Determinants of Foreign Direct Investment: a review, review of economic and business studies journal, Vol., 11, No., 1, pp 165 – 196.
- Tomio, Bruno Thiago, Mohamed Amal, and Henrique Raboch (2010), Determinants of Foreign Direct Investment in Latin America, *Journal of Globalization, Competitiveness & Governability*, Vol., 4, No., 3, pp 116 – 133.
- Troidl, Alexandra Dinu (2021), The Determinants and Consequences of FDI, Ph.D. Thesis, *University of South Carolina*. USA.
- Revenue on Economic Growth in Oil-Exporting Developing Countries, *Sustainability journal*, Vol., 11, pp 1 -14.
- Odongo, Maxwell (2012), foreign direct investment and economic growth in Uganda, *Master Thesis*, chancellor colleague, University of Malawi
- Okeke, Callistus, T. and Kalu, Chris U. (2022), Impact of political stability on foreign direct investment: Evidence from Nigeria, *Social Sciences Research journal*, Vol., 6, No., 1, pp 55 – 66.
- Onuoha, F. C., Okonkwo, I. C., Okoro, P. and Okere, Kingsley (2018), the Causal Relationship between Foreign Direct Investment (FDI) and the Macro-Economy of Selected West African Countries: Panel ARDL/Granger Causality Analysis, *International Multi-Disciplinary Journal*, Vol., 12, No., 49, pp 140 – 163.
- Onyeiwu, Steve (2004), Determinants of Foreign Direct Investment in Africa, *Journal of developing societies*, Vol., 20, pp 89 – 106.
- UNCTAD (2021), WIR20, World Investment Report 2021: New York and Geneva: United Nations.
- Santoro, Luca (2020), The Role of Foreign Direct Investment in the global economy; evidence from the Italian case, Master thesis, *Catholic University of Sacred Heart*, Italy.
- Sayari, Karima (2019), Institutional Efficiency and Attraction of Foreign Direct Investment to Developing Countries, *International Journal of Economics and Finance*, Vol., 11, No., 7, pp 54 – 60.

فاكته رين دياركري يين و به رهينانا راسته و خو يا بياني فه كولينه كا شيكاري و پييايي ل نمونه ك ژ و هلاتين تازه پيگه هشتي بو ماوي (1996-2020)

پوخته:

نارمانجا في فه كولينه بو پيافانا فاكته رين كاريگه ل سهر و به رهينانا راسته و خو يا بياني ل و هلاتيت تازه پيگه هشتي و خودان داهاتي نافنجي بلند ل گوره يي پولينكرنا داهاتي يا به نكا نيغه و له تي، و پينج و هلاتان بخوفه دكرت ژ وان (مكسيك، به رازيل، ماليزيا، رومانيا وچين) بو ماوي 1996-2020، و ژيو زانينا گرنه ترين فاكته رين سهرنج راکيش و نه سهرنج راکيش يين في جورى و به رهينانى لغان و هلاتان ئه في فه كولينه پشت به ستن ل سهر شينوازي ژماره يي كره بكارينانا ريكـ (PANEL-ARDL) ئه وژي ژيو ته خمينكرنا پاراميتره رين وان فاكته رين دياركري ل ده مي كورت و دريژ دا و ژ وان پاراميتره (ريژه يا مهنوبونا به ره مي نافخو يي گشتي، سه قامگريا سياسي، پيگهاته يا سه رمايه يي يا گشتي، ريژا هه لئاوساني و بهايي گهورينا درافي) و ل گوره يي دهره نجاميت فه كولينه دياربي ك ل ده مي كورت دا هيج كاريگه ريه كا مه عنه وي نينه ل گه ل و به رهينانا راسته و خو يا بياني و گوه ربارين وي، به لي پا ل ده مي دريژ دا په يوه نديه كا ئه ريني دياربوو دناقه ر و به رهينانا راسته و خو يا بياني و هه رنيك ژ ريژه يا مهنوبونا به ره مي نافخو يي گشتي، سه قامگريا سياسي، پيگهاته يا سه رمايه يي يا گشتي ل و هلاتيت نمونا فه كولينه و لده مي هاتي ده ستنيشانكرن بو ناريشا فه كولينه، و ده مان دم دا هنده ك فاكته رين دياركري روله كي نه ريني پيشان دان دگه ل و به رهينانا راسته و خو يا بياني ئه وژي گوه ربار بهايي گهورينا درافي و ريژا هه لئاوساني، يي ئيكي كاريگه ريه كا نه ريني هه بوو و ژلاي ئاماري فه مه عنه وي بو، به لي پا يي دووي سه ره رايي هه بوونا په يوه نديه كا نه ريني به لي پا ژلاي ئاماري فه نه مه عنه وي بو، و ل گوره يي ئه نجامان دياربوو كو گوه رباري ژ هه ميان كاريگه رتر ژيو راکيشانا و به رهينانا راسته و خو يا بياني ئه وژي گوه ربار ريژه يا مهنوبونا به ره مي نافخو يي گشتي بو، و ل دو ماهيي هنده ك پيشنيار هاتن ئاراسته كرن كو ل سهر و هلاتيت فه كولينه پيقيه به رده وام بن ل سهر نويزه نكرن و پاراستنا سه قامگريا ئابوري، و دانانا پلانك و به رهينه ر و گشتگر و سه رده مانه بو هه مي دهره فته رين و به رهيناني، و هه روه سا كار ل سهر سه قامگريكرنا ره وشا سياسي به يت كرن ئه و كو ده يت هه ژمارتن ژ فاكته رين گرنج بو ب ده ستنه ئينانا قه باره كي ره زامنه بو سه رمايه يي بياني ل و هلاتيت فه كولينه.

په يقين سه ره كي: و به رهينانا راسته و خو يا بياني، و هلاتين تازه پيگه هشتي، و هلاتين تازه پيگه هشتي خودان داهاتي نافنجي بلند، PANEL-ARDL، به ره مي گشتي يي نافخويي.

The determinants of the flow of foreign direct investment a measuring analytical study of a sample of developing countries for the period (1996-2020)

Abstract:

This study aims to measure the determinants of the flow of foreign direct investment to developing countries with upper middle income countries within the income classifications in the World Bank including five countries Mexico, Brazil, Malaysia, Romania and China for the period 1996-2020. In order to identify the most important factors that attract this type of investment and its reluctance in these countries, this study relied on the econometrics method using the Autoregressive Distributed Lag, Deceleration model is related to the Balanced Panel data (Panel-ARDL) in order to estimate the parameters of those specific factors in the short and long term, which are GDP growth rate, political stability, gross capital formation, inflation rate and exchange rate. From the results of the study, it was found that in the short term, there is no significant effect with statistical significance between foreign direct investment and the variables that explain it. As for the results of the estimation in the long term, a positive relationship with a significant effect was found between foreign direct investment with both the rate of GDP growth, political stability and total Capital formation in the study sample countries during the period covered by the study. As for the variables that contributed negatively to the flow of foreign direct investment, they are both the exchange rate variable and the inflation rate. The first had a statistically negative and significant impact, while the second had a negative impact, but not significant f, and based on the results, the GDP growth rate variable was the most influential on the flow of foreign direct investment. In the end, the study suggested that the study countries should continue their steps within the framework of restoring and maintaining economic stability, and preparing a comprehensive and realistic investment plan for all investment opportunities, as well as working to stabilize the political situation, which is one of the important factors in achieving the desired volume of foreign capital inflow in the study countries.

Keywords: Foreign direct investment, Developing countries, Upper middle income countries, Panel-ARDL, GDP.